بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

جامعه عين شمس
كلية التجارة
إدارة الدراسات العليا

نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل على الأداء المالي للبنوك المصرية

A model suggested for measuring the Impact of Basel's committee norms application on the financial performance for the Egyptian Banks

بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال

إعداد

الباحث/ محمد إبراهيم محمد منيب عبد الظاهر

تحت إشراف

أ.د/ محمود عبد الهادي صبح

أستاذ الإدارة المالية بكلية التجارة – جامعة عين شمس

د/ محمود حامد

مدرس إدارة الأعمال بكلية التجارة – جامعه عين شمس

٢٠٢٠

إهداء

الى / روح أبي الغالي الدكتور الطبيب / إبراهيم عبد الظاهر

الى / روح معلمي العظيم / الاستاذ الدكتور / شامل الحموي

الى / روح استاذي الأول / الاستاذ الدكتور / نبيل شاكر

الى / روح ابي الثاني / الاستاذ الدكتور / محروس حسن

اليكم جميعا ذكرى حب ووفاء وامتنان لسيرتكم العطرة وذكراكم الطيبة

وشكر وتقدير

الى الاستاذ الدكتور / محمود عبد الهادي صبح

الى الاستاذ الدكتور / نادر البير فانوس

الى الاستاذ الدكتور / يسري خليفه

الى الدكتور / هيكل عبده هيكل

الى الدكتور / محمود حامد

وجميع مدراء المكتبات والقيادات المصرفية المصرية التي تعاملت معها خلال فترة الدراسة

مستخلص

هدفت الدراسة الى تصميم نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على الأداء المالي للبنوك المصرية ، وتم تناول مفردات التطبيق الواردة من استبيان معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية لعام ٢٠١٥ ، وايضا تم تناول المقررات التي نص عليها في اتفاقية بازل الثانية والاجراءات التي تم تطبيقها من مقررات لجنة بازل الثالثة وفقا للترتيب الزمني لتعليمات البنك المركزي المصري٠

وتم ربط بعض المتغيرات وتحديد العلاقة بينهم عن طريق نموذج مقترح يقيس الإستقرار المالي للبنك وفقا لتلك المتغيرات فضلا عن تحديد التأثير المحتمل لمعدلات تقييم الأداء المالي للبنك٠

وقد تم تناول فرضيتين اساسيتين في تلك الدراسه متعلقتان بالإستقرار المالي للبنك ومعدلات آدائه مع اختبارهما بواسطة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية وفقا للتأثير الثابت٠

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لبعض مقررات لجنة بازل ٢ وبازل٢.٥ وبازل٣ على الأداء المالي للبنك الممثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس المال بالإضافة الى مؤشرالاستقرار المالي للنموذج المقترح٠

وقد تم اخذ عينه مكونه من ١٢ بنك من البنوك العامله في السوق المصرفي المصري وجمع البيانات المالية عنها بداية من فترة ٢٠١٢ ، وهي سنة تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية من قبل البنك المركزي المصري ، حتى عام ٢٠١٨ ٠

وتم ربط توصيات الدراسة بنتائجها ، ووضع بعض التوصيات كدراسات مستقبلية وملاحظات لدى البنوك منها زيادة معدل العائد على الاصول المرجحة بأوزان المخاطر وليس اجمالي اصول البنك ككل٠

وتهم تلك الدراسة القائمين بالعمل المصرفي من تحديد درجه الاستقرار المالي للبنك والوصول الى الوضع الذي وصل اليه قبل الدخول في مرحلة العثر المالي والتي تنتج من تقلص معدلات العائد على حقوق الملكية والاصول فضلا عن أن البنك يجب أن يزيد من حجم ارباحه المتعلقة باستثمارات اصوله المالية والمتعلقة بالأنشطة المصرفية دون الانشطه غير المصرفية ، حيث ان الإعتماد على الاخيره بشكل كبير قد يؤدي بالبنك الى وصوله الى مرحله العثر المالي٠

Keywords:

Basel1 , Basel2 , Basel3 , Basel committee, financial performance, FS Models, Z-Score, application of Basel committee.

قائمة المحتويات
الفصل الأول : الإطار العام للبحث

العنوان	رقم الصفحة
أولا : الإطار العام للدراسة	١
(١) المقدمة	١
(٢) طبيعة وخلفيات المشكلة	٢
أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية	٣
مقررات لجنة بازل الأولى وتعديلاتها التنظيمية	٤
معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل الأولى	٤
مكونات رأس المال وفقا لإتفاقية بازل الأولى	٤
سمات اتفاقية بازل الأولى	٥
إيجابيات معيار كفاية رأس المال – الإتفاقية الأولى	٦
الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثانية	٦
دعائم اتفاقية بازل الثانية - ثلاث دعائم أساسية	٧
اتفاقية بازل الثالثة	٨
مدى الحاجة إلى اتفاقية بازل الثالثة	٨
صدور بيان اتفاقية بازل الثالثة	٩
الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة	٩
محاور اتفاقية بازل الثالثة	١٠
تأثير اتفاقية بازل الثالثة	١١
اجراءات مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في القطاع المصرفي المصري	١٣
(٣) تحديد المشكلة	٢٠
(٤) الدراسات السابقة	٢١
أ: مراجعة للنظريات المتعلقة بكفاية رأس المال	٢١
(أ/١) نظريات كفاية رأس المال ومخاطر البنوك	٢١
ملخص الدراسات السابقة المتعلقة بالمراجعات الأدبية لكفاية رأس المال	٣٥
(أ/٢) نظريات تحديد العائد والمخاطرة للبنوك	٣٩
ملخص الدراسات السابقة المتعلقة بنظريات تحديد العائد والمخاطرة للبنوك	٤٥
ب : دراسات سابقة عن الأداء المالي للبنوك والإستقرار المالي وعلاقتة بتطبيق مقررات لجنة بازل	٤٨
(ب/١) دراسات سابقة عن تقييم الأداء المالي للبنوك	٤٨
ملخص الدراسات السابقة المتعلقة بالأداء والاستقرار المالي للبنوك	٥١
ثانيا : فرضيات الدراسة	٥٢
ثالثا : أهداف الدراسة	٥٣
رابعا : منهجية الدراسة	٥٤
(١) مجتمع وعينة الدراسة	٥٤
(٢) البيانات المطلوبة وطريقة الحصول عليها	٥٧
(٣) المتغيرات المستخدمة وطريقة قياسها	٥٩
أ :- المتغيرات المستقلة	٥٩

ب :- المتغيرات التابعة	٥٩
(٤) الأسلوب الإحصائي المستخدم في اختبار الفرضيات	٦٠
خامسا : أهمية الدراسة	٦١
سادسا: المصطلحات الرئيسية للدراسة	٦١
سابعا : حدود الدراسة	٦٢
ثامنا : طريقة التوثيق المستخدمة	٦٢

الفصل الثالث : تصميم النموذج المقترح واختبار الفرضيات

العنوان	رقم الصفحة
(أولا) الإفتراضات التي يقوم عليها النموذج	٦٤
(ثانيا) الرموز المستخدمة ومدلولاتها في النموذج واختبار النموذج	٦٤
(ثالثا) خطوات تكوين النموذج	٦٥
(رابعا) الإثبات النظري والرياضي للنموذج	٦٥
(خامسا) المتغيرات المستقلة	٧٠
(سادسا) المتغيرات التابعة	٧٢
(سابعا) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	٧٤
(ثامنا) مقياس الاعتمادية بين المتغيرات المستقلة والتابعة	٨٣
(تاسعا) اختبار فرضيات الدراسة	٨٦

الفصل الثالث : نتائج الدراسة والتوصيات

العنوان	رقم الصفحة
أولا : المقدمة	١٠٣
ثانيا : النتائج العامة للدراسة	١٠٣
ثانيا : النتائج المفصلة لاختبار فرضيات الدراسة	١٠٤
رابعا : التوصيات	١١٠
المراجع العربية	١١٢
المراجع الأجنبية	١١٣
قائمة الملاحق	١١٤
ملحق رقم ١ البيانات المالية للبنوك	١١٥
ملحق رقم ٢ طريقة اختيار العينة القطاعية	١٢٢
ملحق رقم ٣ القيم المحسوبة للنموذج	١٢٣
ملحق رقم ٤ مؤشرات تطبيق مقررات لجنة بازل	١٢٧
ملخص باللغة العربية	١٣٩
ملخص باللغة الإنجليزية	١٤٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
١	مكونات رأس المال وفقا للجدول الزمنى لقرار لجنة بازل الأولى عام ١٩٨٨م	٥
٢	أكبر 12 بنك في الولايات المتحدة الامريكية لتحليل كفاية رأس المال وفقا لدراسة (Cosimano، ٢٠٠٣)	١٢
٣	المعاملات الإحصائية لكفاية رأس المال وفقا لدراسة (Cosimano، ٢٠٠٣)	١٣
٤	القرارات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي للتطبيق الفعلي للركائز الثلاثة الواردة بمقررات لجنة بازل الثانية	١٦
٥	القرارات التي تم اتخاذها من قبل البنك المركزي للتطبيق الفعلي لبعض البنود الواردة بمقررات لجنة بازل الثالثة	١٧
٦	تطبيق نسب الدعامة التحوطية على مراحل زمنية وفقا لمقررات بازل الثالثة وعلاقتها بشريحتي رأس المال	١٨
٧	مؤشرات السلامة المهنية للبنوك خلال الفترة من ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٨	١٩
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
٨	هيكل الجهاز المصرفي بداية من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٨	٥٥
٩	قائمة بالبنوك العاملة في السوق المصرفي المصري وفقا لنوعية نشاطها وتاريخ تسجيلها لدى البنك المركزي	٥٥
١٠	بنوك العينة المختارة القطاعية "عدد ١٢ بنك"	٥٦
١١	معامل الثبات والمصداقية لمقررات لجنة بازل "الفاكرونباخ"	٧٠
١٢	الاحصائات الوصفية لمقررات لجنة بازل كمتغيرات مستقلة	٧١
١٣	الاحصائات الوصفية للمتغيرات التابعة	٧٣
١٤	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للجنة بازل ٢ وبين الأداء المالي للبنوك	٧٥
١٥	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للجنة بازل ٢.٥ وبين الأداء المالي	٧٩
١٦	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للجنة بازل ٣ وبين الأداء المالي للبنوك	٨١
١٧	العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وفقا لاختبار Husaaman لتحديد النموذج المستخدم وفقا للقيم المحسوبة والمعيارية لتحليل كا٢	٨٤
١٨	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢ وبين معدل العائد على الأصول ROA	٨٦

١٩	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢ وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE	٨٨
٢٠	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢ وبين معدل كفاية رأس المال CAP	٨٩
٢١	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢.٥ وبين معدل العائد على الأصول ROA	٩١
٢٢	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢.٥ وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE	٩٢
٢٣	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢.٥ وبين معدل كفاية رأس المال CAP	٩٣
٢٤	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ وبين معدل العائد على الأصول ROA	٩٤
٢٥	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE	٩٥
٢٦	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ وبين معدل كفاية رأس المال CAP	٩٦
٢٧	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢ وبين مؤشر الاستقرار المالي للنموذج المقترح FS	٩٧
٢٨	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٢.٥ وبين مؤشر الاستقرار المالي للنموذج المقترح FS	٩٨
٢٩	العلاقة بين تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ وبين مؤشر الاستقرار المالي للنموذج المقترح FS	٩٩

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحه
١	هيكل وثيقة بازل الثانية	٨

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولا : الإطار العام للدراسة

(١) المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما وحيويا لإقتصاديات الدول ، فهو المحرك الرئيسي للنظام المالي وأحد أهم مكوناته والذي يعتبر مسئول عن توفير الأموال اللازمة لعمليات التمويل المختلفة لجميع أوجه الأنشطة الاقتصادية باختلاف مستوياتها وطبيعة ممارساتها في الاقتصاد الكلي سواء أكانت أنشطة تجارية أو زراعية أو صناعية أو خدمية أو حتى أنشطة متعلقة بعمليات التمويل المستحدثة٠

ومع توسع عمل البنوك في البلدان المختلفة وتعقد أنشطتها وظهور البنوك المتخصصة والبنوك متعددة الجنسيات، ودخول البنوك بأنواعها المختلفة في الأسواق المتعددة بأنشطة غير تقليدية وبالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة لممارسة أعمالها المختلفة وضمان استمرارية تلك الأعمال ، رأى الممارسون الدوليين والمتخصصين في أعمال البنوك الحاجة الماسة إلى نظام دولي رقابي موحد يضمن لتلك البنوك استمرارية أعمالها المختلفة والعمل بنظام رقابي محكم لتجنب المخاطر العديدة والمعقدة والمتشابكة التي تواجهها البنوك في جميع أعمالها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي٠

ومع تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر تلك البنوك في سداد إلتزاماتها وانتشار فروعها خارج الدولة الأم (شحاتة، ٢٠١٤) ، إرتأت مجموعة الدول الصناعية الكبرى ممثلة في رؤساء بنوكها المركزية بالإتفاق مع بنك التسويات الدولية القائم بمدينة بازل بسويسرا في نهاية عام ١٩٧٤م على إنشاء إتفاقية دولية تحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في شتى الدول مع ضمان الإحتفاظ بحد أدنى من رؤوس أموال تلك البنوك لمواجة تلك المخاطر٠

(٢) طبيعة وخلفيات المشكلة

وبعد تلك المقدمة ، يستعرض الباحث تفاصيل انطلاق لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تأسست تحت مسمى (لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية) بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرالكبرى مع نهاية عام ١٩٧٤م ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد اقتصر أعضاؤها على مسئولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن محافظي البنوك المركزية لتلك الدول والتي أصبحت ١٣ دولة (متمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا،لوكسمبورغ والولايات المتحدة الامريكية) ٠

وتعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقيات أو معاهدات دولية، فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك الدول الصناعية٠

وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي.

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية - فضلا عن بعض الدول- إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية ، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط تلزم الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة ، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الإنصياع لها.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة ، وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك ، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والإستفادة من هذه الممارسات.

<u>أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية :-</u> (اتفاقيات بازل الثلاث، ٢٠١٢)

١- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي ، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، حيث توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينيات كثيرًا في تقديم قروضها لهذه الدول ، وتزايدت حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

٢- إزالة مصدر هام للمنافسة غير العادلة بين البنوك ، والناشئة عن الفروق في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي . فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية ، حيث استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للبنوك الأمريكية والأوروبية في ذلك الوقت ، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الثاني وراء الإندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال .

٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تتبع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية.

٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

مقررات لجنة بازل الأولى وتعديلاتها التنظيمية٠ (اتفاقيات بازل الثلاث، ٢٠١٢)

أقرت لجنة بازل عام ١٩٨٨م ، وبعد اجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة، اتفاقًا لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك ، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوافر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الإئتمانية التي يمنحها البنك للعملاء ، وهو يعد معيارًا موحدًا لكفاية رأس المال ملزمًا لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي للدلاله على المركز المالي للبنك ، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ٠ وقد أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل الأولى التي أصبح بمقتضاها يتعين على كافة البنوك العاملة الإلتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الإئتمانية إلى ٨ % كحد أدنى ، وعلى جميع البنوك تعديل أوضاعها مع هذه النسبة مع نهاية عام ١٩٩٢م٠

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل الأولى

طبق هذا المعيار من طرف بنك الإحتياط الفيدرالي لولايه نيويورك منذ عام ١٩٥٢م، وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على البنوك التي لها نشاط دولي أو التي ترغب في أن يكون لها نشاطا دوليا٠ ويتم احتساب معيار كفاية رأس المال المحدد بنسبة ٨ % من خلال قسمة رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الأصول المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة ، حيث تم ترجيح الأصول المصرفية بأوزان مخاطر اختصرت بأربعة نسب وهي (صفر، عشرين ، خمسين ، ومائة في المائة) وشملت بنود داخل وخارج الميزانية ، وتركت المجال مفتوحًا للسلطات الإشرافية في اختيار الوزن المناسب لمخاطر البعض الآخر٠

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس هذا المعيار بتصنيف الدول إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى **متدنية المخاطر** وتضم دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية٠ أما المجموعة الثانية فهي **عالية المخاطر**، وتضم بقية دول العالم٠ فالقروض والتسهيلات التي تمنح للحكومات والبنوك العاملة في دول المجموعة الأولى تعتبر قروضًا وتسهيلات خالية من المخاطر، ولذلك فإنه لا يشترط فيها الإحتفاظ بأية نسبة من رأس المال كضمان ، أما بالنسبة لباقي القروض والتسهلات للأفراد أو المشروعات فإن الإتفاق يتطلب من البنوك أن تحتفظ بنسبة ٨ % على الأقل من رأس مالها مقابل تلك التسهيلات٠

مكونات رأس المال وفقا لإتفاقية بازل الأولى

تم الإتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل الأولى على تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين وذلك لأهداف رقابية وإشرافية :-

١- **الشريحة الأولى** : رأس المال الأساسي (Core Capital) ويشتمل على حقوق المساهمين أو حقوق الملكية أو رأس المال المدفوع إضافة إلى الإحتياطيات المعلنة والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة٠

٢- **الشريحة الثانية**: رأس المال المساند أو التكميلي (Supplementary Capital) ويشتمل على الإحتياطيات غير المعلنة ، احتياطيات إعادة تقييم الأصول ، المخصصات العامة/ الإحتياطيات العامة لخسائر القروض ، الإقتراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين ، والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة٠

وقد اشترطت اللجنة ألا يزيد رأس المال المساند عن ١٠٠% من رأس المال الأساسي كحد أقصى، وألا يزيد بند المديونية للغير (أي السندات التي تدعم رأس المال) عن ٥٠% كحد أقصى من رأس المال المساند٠ والجدول التالي يوضح مكونات رأس المال وفقا للجدول الزمني لقرارات وتوصيات لجنة بازل الأولى للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨م :

جدول رقم (١)

مكونات رأس المال وفقا للجدول الزمنى لقرار لجنة بازل الأولى عام ١٩٨٨م

البيان	نهاية عام ١٩٩٠	نهاية عام ١٩٩٢
نسبة رأس المال الى الأصول الخطرة المرجحة	%٧.٢٥	%٨
نسبة مكونات رأس المال الى الأصول الخطرة		
- رأس المال الأساسي	%٣.٦٢٥	%٤
- رأس المال المساند	%٣.٦٢٥	%٤
نسبة إحتياطي الديون المشكوك في تحصيلها الى الأصول الخطرة	٢% كحد أقصى	١.٢٥% كحد أقصى
نسبة مساهمة القروض المساندة لأجل والأسهم الممتازة الغير متراكمة	—	٥٠% كحد أقصى من رأس المال الأساسي

المصدر (حسونه، ٢٠٠٢) نقلا عن الإتفاقية الأولى لمقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨م

سمات اتفاقية بازل الأولى

١- تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطر التي تنتج عن التوظيفات المختلفة لأموال البنك إضافة إلى البنود خارج الميزانية ، وتعتمد تقوية قاعدة كفاية رأس المال على مقدار الأصول الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي بنك٠

٢-تم تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي ورأس مال تكميلي أو مساند٠

٣- تم تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها٠

٤- وضح الإتفاق الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر٠

٥- سمح الإتفاق ببعض المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الأصول٠

٦- ركز الإتفاق بشكل رئيسي على مخاطر الإئتمان ، ولم يبحث بشكل مفصل مخاطر أخرى تؤثر في الوضع المالي للبنك مثل مخاطر التركيز في التسهيلات، مخاطر السيولة أو مخاطر الإستثمارات٠